

المقدمة

١ - التعريف بموضوع البحث وأهميته :

تعد ظاهرة التنظيم الإقليمي من أهم نتائج التطورات التي شهدتها المجتمعات الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وإن وجدت لها بذور قديمة قبل قيام هذه الحرب ، لكنها كانت في إطار وشكل محدود ، ثم بدأت هذه الظاهرة في الانتشار والتطور خاصة بعد انهيار عصبة الأمم وفشلها كمنظمة عالمية في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وإخفاق الأمم المتحدة في تحقيق متطلبات المجتمع الدولي بشأن إرساء السلم والأمن الدوليين عن طريق تحقيق نظام الأمن الجماعي وإيجاد حلول للمشكلات الإقليمية في بعض المناطق الإقليمية التي شهدت نزاعاً ، حيث بدأت الدول التي تجمعهم روابط معينة في الاتجاه نحو وضع إطار تنظيمي معين يجمع بينهم يكون معبراً عن تلك الروابط ومحققاً لأهداف ومصالح مشتركة تسعى هذه الدول إلى تحقيقها .

وقد صاحب نشأة المنظمات الإقليمية ظهور الكثير من الجدل حول مفهوم الإقليمية من حيث طبيعة الروابط التي تجمع بين أعضاء هذا التنظيم ، خاصة بعد التأكد من أهمية هذه المنظمات ليست للدول فحسب في تحقيق مصالحهم الإقليمية المشتركة ، وإنما أيضاً للمنظمة العالمية في الاستعانة بها من أجل حل المشكلات المتفاقمة في الإقليم والتي تعتبر هي الوسيلة الأنسب لحل تلك المشكلات نظراً لتفهم المنظمة الإقليمية لطبيعة الروابط التي تجمع بين أعضائها مما أدى إلى القول بأن الإقليمية في إطار الأمم المتحدة هي (إقليمية سياسية) أي أنها تهتم بالجانب السياسي والأمني للمنظمة الإقليمية عن الجوانب الوظيفية الأخرى للمنظمة (١) .

ولكن مع إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م (٢) وظهر ما يسمى بظاهرة العولمة بدأت الإقليمية تأخذ شكلاً جديداً نتيجة لانتشار العديد من المفاهيم والتي كانت من نتائج هذه الظاهرة مثل : العولمة الاقتصادية ، والتكتل الاقتصادي ، والتكامل الاقتصادي ، الإقليمية الوظيفية (٣) .

(١) انظر ، د. محمد السعيد الدقاق مؤلف مشترك ، د. مصطفى سلامة حسين التنظيم الدولي ، ج ١ ، الأشخاص ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، عام ١٩٩٧م) ، ص ١٠٢ - .

(٢) انظر ، د. إبراهيم أحمد خليفة ، التنظيم الدولي ، (الإسكندرية : مطابع أبو الخير ، عام ٢٠١٤م) ، ص ٣٥٧ - . حيث أشار سيادته : إلى أن إنشاء منظمة التجارة العالمية جاء استكمالاً للمسيرة التنظيمية للعلاقات الدولية الاقتصادية ، حيث أعطى المنظمة نشاطها المجال التجاري الدولي بهدف تحرير التجارة الدولية .

(٣)

- Stefan A. Schirm, Globalization and New Regionalism, first published, by polity Press in association with black well publishers, LTD, UK, 2000, p.5.

وبدا انتشار التكتلات الإقليمية الاقتصادية والتي اعتبرت سمه القرن العشرين والحادي والعشرين ، كما اعتبرت أيضاً بمثابة إنذار للدول التي لا يجمعها تكتل اقتصادى واحد من ضرورة تكتلهم اقتصاديا لمواجهة الأخطار والآثار السلبية لظاهرة العولمة وهو ما دفع المنظمات الإقليمية إلى الاهتمام بجانب النشاط الاقتصادى لديها ، حيث اعتبر هذا الجانب هو عصب النشاط الوظيفى للمنظمة الدولية بصفة عامة فى القرن الحادى والعشرين .

وتكمن أهمية اختيار هذا الموضوع وربطه بأكثر النماذج العملية جدلاً فى التنظيم الإقليمى وهما ؛ الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية باعتباره من الموضوعات المرتبطة بالمفاهيم الحديثة فى إطار التنظيم الدولى الحديث والنظام الاقتصادى العالمى وأيضا ارتباطه بالقانون الدولى الاقتصادى وبواقع التطورات فى المجتمع الدولى وبالأزمات الاقتصادية والمالية التى تواجه هذا المجتمع .

٢ - إشكالية البحث :

تكمن الإشكالية الأساسية فى هذا البحث فى بيان مستويات التكتل الاقتصادى داخل كل من الاتحاد الأوروبى وجامعة الدول العربية ، ومدى نجاح أو إخفاق كلتا المنظمتين فى تحقيقهما لتلك المستويات من أجل مواجهة الآثار المترتبة على تحرير التجارة العالمية ، مع بيان مدى تأثيرهما فى مجريات الأمور على الساحة الدولية .

فالدراسة هنا ليست دراسة مقارنة وإنما هى دراسة تحليلية لظاهرة دولية بناء على نماذج عملية تم اختيارها وفقاً لأسس معينة : وهو أن الاتحاد الأوروبى يعتبر النموذج المثالى والفريد من نوعه للتنظيم الاقتصادى والذى أخذ شكل الوحدة الاقتصادية والنقدية وهى أعلى درجات التكامل الاقتصادى فى أى تكتل إقليمى .

أما اختيار جامعة الدول العربية فجاء نتيجة لاعتبار الجامعة العربية هى الأقدم تاريخاً من حيث النشأة حتى من النموذج الأوروبى فى النظام الإقليمى العربى وانقضاء أكثر من ستين عاماً على بدء مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك وانقسامها ما بين تعاون وتكامل دون تحقيق لكامل الأهداف المنصوص عليها فى الوثائق الأساسية للمنظمة العربية ، بجانب الشعور بالانتماء لتلك المنظمة والتى أصبحت محطاً للأنظار خاصة بعد اندلاع ثورات الربيع العربى ومطالبة الشعوب العربية بضرورة تفعيل دور المنظمة العربية والدفع بمسيرة العمل العربى المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى بتكوين الاتحاد الجمركى العربى والسوق العربية المشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى .

وتحاول هذه الدراسة إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية لحجم الإنجازات التي تحققت على مستوى التكامل الاقتصادي سواء على جانب الاتحاد الأوروبي أو على جانب جامعة الدول العربية أو حتى على مستوى التعاون الاقتصادي بين الجانبين (الأوروبي والعربي) ومدى تأثير ذلك على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي ، بجانب إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه كلتا المنظمين في تحقيقهما لمستويات التكامل الاقتصادي ولا سيما بعد حدوث أزمات الربيع العربي والأزمة المالية التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن والتي امتدت تأثيرها ليس فحسب على مستقبل الوحدة الاقتصادية والنقدية للاتحاد بل على مستقبل القارة الأوروبية بأكملها .

٣- صعوبات البحث :

واجه الباحث عند إعداده لهذه الدراسة العديد من الصعوبات منها : أن البحث لم يتعلق بقسم دراسي واحد بل شمل البحث مؤلفات الأقسام الآتية : قسم القانون الدولي العام ، الاقتصاد الدولي ، العلوم السياسية ، تاريخ القانون، فكان البحث فيها شاقاً ومتعباً .

ويمكن القول : إن من أكثر صعوبات هذه الدراسة هي تسارع الأحداث والمتغيرات في المجتمع الدولي حيث تتميز عمل هذه المنظمات بالتطور والتغير المستمر وهو ما يجعل هذه الدراسة دائماً تحتاج إلى التنقيح لإدراج أحدث التطورات التي أملت بعمل هذه المنظمات .

٤- منهج البحث :

اعتمد الباحث في بحثه على المناهج الآتية :

- **المنهج التاريخي** : حيث اعتمد الباحث في دراسته على الجوانب التاريخية سواء في تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وربطها بفكره التنظيم الإقليمي ، أو في دراسة نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وكيفية توصلهم لدرجات التكامل الاقتصادي داخل كل منهما .

- **المنهج التحليلي** : اعتمد هذا المنهج من أجل تحليل مستويات التكتل الاقتصادي لكل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ، وتحليل الخطوات العملية التي اتبعتها تلك المنظمات في هذا الشأن بجانب تحليل للكيان القانوني والمؤسسي لتلك المنظمات.

- **المنهج التطبيقي** : وذلك من خلال بيان للاتفاقات والسياسات والإجراءات التي طبقتها هذه المنظمات في سبيل تحقيق تكتلهم اقتصادياً .

٥- خطة البحث : قسم البحث إلى ثلاثة ابواب وذلك على النحو التالي :

- الباب الأول : نشأة ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي وتطورها في المجتمع الدولي .

- الفصل الأول : مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وآثارها في إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمي الاقتصادي .

- المبحث الأول : نشأة العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

- المطلب الأول : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم حتى ظهور الدولة بالمفهوم القانوني الحديث .

- المطلب الثاني : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بعد ظهور الدولة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

- المبحث الثاني : تطور العلاقات الدولية الاقتصادية في العصر الحالي .

- المطلب الأول :- العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

- المطلب الثاني :- العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالي .

- الفصل الثاني : الإقليمية كظاهرة دولية في المجتمع الدولي .

- المبحث الأول : المفهوم التقليدي للظاهرة الإقليمية في إطار التنظيم الدولي .

- المطلب الأول : موقف الفقه الدولي من تحديد الرابطة الإقليمية .

- المطلب الثاني : اعتراف المنظمة العالمية بدور المنظمة الإقليمية في إرساء السلم والأمن الدوليين .

- المبحث الثاني : المفهوم الحديث للإقليمية في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

- المطلب الأول : ارتباط الإقليمية بمفهوم التكامل الاقتصادي في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

- المطلب الثاني : اهتمام المنظمة العالمية بوضع التكتلات الإقليمية على مستوى الاقتصاد العالمي .

- الباب الثاني : مراحل تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي .
- فصل تمهيدى : مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي وتكييفه القانوني .
- الفصل الأول : الطريق نحو إرساء الوحدة الاقتصادية والنقدية داخل الاتحاد الأوروبي .
- المبحث الأول : دور الجماعات الأوروبية الثلاث في إرساء السوق الأوروبية المشتركة .
- المبحث الثاني : مراحل تطوير السوق الأوروبية المشتركة بإقامة السوق الموحدة .
- الفصل الثاني : اكتمال الوحدة الاقتصادية الأوروبية بتكوين العملة الموحدة .
- المبحث الأول :- تطور النظام النقدي الأوروبي وأثره في تكوين عملة أوروبية موحدة .
- المبحث الثاني :- أثر توحيد العملة الأوروبية على النظام الاقتصادي العالمي .
- الباب الثالث : مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية .
- فصل تمهيدى : نشأة جامعة الدول العربية كأولى المنظمات الإقليمية في الوطن العربي .
- الفصل الأول : آليات تحقيق التعاون الاقتصادي داخل جامعة الدول العربية .
- المبحث الأول : دور ميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقات المكملة له في تحقيق التعاون الاقتصادي العربى .
- المبحث الثاني : الآليات الهيكلية لتحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق داخل جامعة الدول العربية .
- الفصل الثاني : الاتجاه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربى داخل جامعة الدول العربية .
- المبحث الأول : اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧ ودورها في تحقيق أولى مراحل التكامل الاقتصادي العربى .
- المبحث الثاني : النظام القانوني للسوق العربية المشتركة لعام ١٩٦٤ ومراحل تحقيقها .
- الفصل الثالث : التعاون العربى - الأوروبي وأثره على العمل الاقتصادي العربى المشترك .
- المبحث الأول : محاولات الجماعة الأوروبية لبدء حوار مشترك مع جامعة الدول العربية .
- المبحث الثاني : تطور سياسات الاتحاد الأوروبي في إرسائه لأطر التعاون مع الدول العربية .
- الخاتمة : متضمنة خلاصة ما توصل إليه الباحث من نتائج .